حلقة نقاشية

تداعيات الصراع مع الإرهاب

محمد محمود الإمام

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

أكتوبر ٢٠٠١

طبيعة الحدث:

لم يكن الهجوم الذى شنته قوى معادية للولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الأول من نوعه، إذ سبقته أحداث كان لها دوى كبير، مثل تفجير السفارتين فى أفريقيا وتعريض مدمرة أمريكية للعطب لتتحول من أداة حماية (أو عدوان) إلى كيان معطوب. الجديد فى الهجوم المذكور أمور أربعة:

١) أنه حدث على أراض أمريكية، مسقطاً نظرية الأمن الأمريكي القائلة إن الولايات المتحدة محصنة داخلياً وأن التهديد يأتيها من الخارج، وما يتبع ذلك من استعدادات عسكرية تستفيد منها قطاعات لها أولوية فى نظر الإدارة الأمريكية التى يقودها بوش الابن.

٢) أنه تم بأدوات لها موقع هام فى النظام الحيوى الأمريكى، محولاً بذلك أدوات بناء الكيان الأمريكى إلى معاول لهدمه. والأهم من ذلك أن الأمر فاجأ أجهزة الاستخبارات الأمريكية وما يخدمها من شبكات تجسس في كل أرجاء العالم وفي الأرض وفى السماء. أى أنه ابتدع نوعية جديدة من أسلحة الدمار لا يمكن القضاء عليها أو تحجيمها كما هو الحال بالنسبة لمعدات التفجير التى وظيفتها الأولى الدمار لا البناء. ومن ثم فإنه إلى جانب هدم أسس نظرية الأمن الأمريكى أصاب أدوات بناء المجتمع الأمريكى فى مقتل.

٣) وقد انطوت تلك الآليات على ظاهرة ذات مغزى عميق، هى تصميم مرتكبيها على ملاقاة الموت دون تردد فى تعبير صريح عن مدى الكره الذى يكنونه هم والعقول المدبرة وربما أعداد كبيرة أخرى تنتظر دورها فى تحويل هذا الكره إلى سلاح يقضى على أرواح عديدة كل جريرتها الانتماء إلى الجنسية الأمريكية، ويشير

---

* أقيمت الحلقة النقاشية فى مقر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالقاهرة، ضمن برنامج ورشات العمل الشهرية، وذلك بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٦. ورأس الحلقة د. عبد المجيد فراج.

هذا تساؤلات حول معقولية دواعى هذا الكره العميق ومدى إمكانية التخلص منه بتغيير سياسات أمريكية تمس مصالح أطراف عديدة.

٤) أنه استهدف رموزاً أساسية للقوى الأمريكية، الاقتصادية والعسكرية، وكذلك السياسية (التى نجت بأعجوبة) ومن ثم فإن الأمر تجاوز مجرد ضرب مصالح أمريكية، ليضرب الوجود الأمريكى ويعصف بهيبة الدولة التى توصف بأنها القطب العالمى الوحيد.

وإذا كان سقوط المعسكر الاشتراكى يؤرخ له بسقوط حائط برلين، الأمر الذى جعل تسعينات القرن الماضى بداية مرحلة من حياة سكان هذا الكوكب، فإن ما يمكن اعتباره سقوط حائط نيويورك/ واشنطون يمكن اعتباره تاريخاً فاصلاً فى حياة البشرية، يجعل يوم حدوثه "اليوم الذى تغير فيه العالم" The Day the World Changed والتساؤل الذى يطرح نفسه هو: فى أى اتجاه يجرى التغير؟ إذا كانت التغيرات التى شهدتها التسعينات قد تراكمت من السلبيات ما يفوق الإيجابيات، وإذا كان المستفيد الأكبر من تلك التغيرات هو الولايات المتحدة، وإن صحب ذلك تضرر فئات عريضة دفعت باتجاه البحث عن طريق ثالث وأثارت موجات من السخط والاحتجاج على العولمة وآلياتها، فإن هذا السؤال ينطوى ضمناً على تساؤل آخر هو ما إذا كان التغير يعنى التراجع عن الممارسات التى ألحقت أضراراً بالغة بالعديد من دول العالم، لاسيما فى العالم الثالث، سواء فى الجوانب السياسية أو الاقتصادية، أم أنه يفتح الباب أمام آليات جديدة تزيد من الهيمنة الأمريكية التى اتسمت بها المرحلة الأخيرة وتقتضى الإجابة على هذه التساؤلات تناول التصورات المحتملة للسياسة الأمريكية تجاه العلاقات الدولية، وبخاصة ما يمس منها المصالح العربية والإسلامية.

اتجاه نحو العزلة أم مزيد من الاندماج:

لعل أهم العوامل الحاكمة فى تاريخ السياسة الأمريكية هو المقابلة بين العزلة داخل الحدود الأمريكية وبين الانشغال بالقضايا العالمية والمشاركة فى مسئولياتها، والواقع أن هذه المقابلة أصبحت تاريخية، إذ أن ما غلب على السياسة الأمريكية

مؤخراً هو تأمين الوجود الأمريكى فى نصف الكرة الغربي، ومد شبكة من المصالح في مختلف أرجاء العالم، وتعزيز ذلك بقدرات عسكرية وسياسات نشطة بدعوى وجود مصالح أمريكية وضرورة حمايتها، وبدلاً من أن تقوم الولايات المتحدة بمراجعة أسس سياساتها الخارجية والاعتراف ضمناً بأن هناك مبرراً لاختيار بعض المعارضين أسلوب الإرهاب الذي قد لا يملكون غيره، فإنها بادرت إلى التأكيد على أنها فى جانب الصواب وأن من يعارضها ينضم تلقائياً إلى الإرهاب، واستغلت حالة التعاطف مع مأساة المدنيين الذين اغتيلوا غدراً لتقوم بحشد ما أسمته تحالفاً فى الدخول بجانبها فيما أطلقت عليه أولى حروب القرن الحادى والعشرين والغريب أن هناك اتفاقاً على أن يكون الهدف المباشر لهذه الحرب تغيير نظام دولة بالقوة، وفرض نظام تشكله الولايات المتحدة يتعاون معها فى تنفيذ مخططاتها الإقليمية والتي تشمل:

– التواجد النشط فى المنطقة المجاورة لبحر قزوين وثرواتها النفطية.

– وجود قواعد لها للحركة فى المنطقة، بما فى ذلك دول وسط آسيا وإيران وباكستان والهند.

– وعلى وجه الخصوص تحييد القدرات النووية لباكستان التى يوجد احتمال ولو بعيد للتدخل فى مواجهة مع إسرائيل، ومن العجيب أن موقف باكستان حكمته صيانة القدرات النووية. بحيث أصبحت هذه القدرات عبئاً عليها لا رافداً لقوتها.

– ويشمل ذلك تحريك الصراع الهندى الباكستانى، بما فى ذلك النزاع حول كشمير. تمهيداً لتحجيم القدرات النووية للبلدين.

– وضع سابقة يباركها العالم تقنن العدوان على الشعوب، وبخاصة الإسلامية، وترك الباب مفتوحاً لحالات أخرى بدءاً بدول عربية، خاصة العراق والدول المحيطة بإسرائيل.

والغريب أن الولايات المتحدة لم تتعظ من درس إقامة نظم قد تنقلب عليها، وباعتقادنا أن إنهاء الصراع العسكري لصالح حكومة جديدة فى أفغانستان سوف يفتح الباب لمزيد من المحاولات الإرهابية، ولا يوجد ما يستبعد أن تلصق الولايات المتحدة التهم الجديدة بدول عربية وإسلامية

لتمضى فى مسلسل الإرهاب، ورغم أن جهاز المخابرات الأمريكى قد ثبت فشله الذريع فى تلمس خيوط تنذر بالكارثة الأخيرة. فإن هناك صلفاً فى الإدعاء بأن هذا الجهاز الفاشل هو الذى يملك أدلة دون الإفصاح عنها، لتتحول أمريكا إلى الخصم والادعاء والقضاء فى آن واحد دون وجود مرجعية دولية تكفل حماية حقوق الأفراد والشعوب واستقلال الأمم. ومن غير المستبعد أن يصطنع هذا الجهاز الأدلة التى توفر مبرراً لاستمرار الاعتماد عليه وتخصيص مزيد من الموارد له، واستخدامها كغطاء لتنفيذ أعمال تخطط لها الولايات المتحدة ضد أهداف تختارها.

ومن المعلوم أن هناك إلى جانب الإرهاب المرتبط بالبعد السياسى يوجد مصدران آخران يهددان الأوضاع الأمريكية. الأول هو منظمات الجريمة الدولية (المافيا) التى تنشط فى الأجواء التى يغشاها الاضطراب العالمى، بل إن هناك من يرجع العمليات الأخيرة إلى تصدى الولايات المتحدة لبعض هذه العصابات المقيمة فى أمريكا اللاتينية. والثانى هو عصابات الاتجار بالمخدرات، والتى تنطلق من مواقع متعددة فى أمريكا اللاتينية وفى آسيا(بما فيها أفغانستان) وأفريقيا، وليس من المستبعد أن يحدث تحالف بين الإرهاب وهذه المؤسسات الإجرامية الأخرى. ورغم علم الولايات المتحدة بهذه المصادر المحتملة للعمليات الأخيرة، فإن هناك إصراراً لديها ولدى الدول الغربية على إدانة الإسلام واتهام العرب، حتى تحتفظ لنفسها بحرية الحركة في نصف الكرة الغربى وإمكانية الحشد العالمى خارجه.

التراجع الاقتصادى الأمريكى:

كان من الطبيعى أن تكون هناك آثار سلبية مباشرة على الاقتصاد الأمريكى الذى كان يعانى من أزمة ركود بدأت فى أواخر عهد كلينتون. ولكن من المقدر أن اقتصاداً بحجم الاقتصاد الأمريكى يمكن أن يستوعب خسارة بهذا الحجم ويواصل مسيرته بعد فترة من التعثر. ومن الطبيعى أن تكرر العمليات الإرهابية يمكن أن يستتبع المزيد من الخسائر التى قد تكون أعمق أثراً إذا ما كان وقعها أشد. غير أننا نقترح فى هذه الحلقة من الحوار أن يقتصر العمل الإرهابى على ضربة ١١ سبتمبر وما تبعه من

شبهات بدء حرب ميكروبية، وإن لم تصل حتى الآن مبلغ الفيروسات التى أصابت نظم المعلومات. ونطرح مقولة إن الخسائر المباشرة هى مقدمة لما هو أبعد مدى، وأن الاقتصاد الأمريكى وكذلك المجتمع الأمريكى معرضان لفقدان الكثير من عناصر القوة التى أهلتهما لشغل الموقع الأول على المستوى العالمى، لتتحول إلى اقتصاد أعلى تكلفة ومجتمع أقل تماسكاً ودولة أقل أمناً،والشواهد على ذلك عديدة:

- يعتبر الطيران الداخلى عصب الاقتصاد الوطنى، سواء لانتقال البشر أو المنتجات، وسوف تظل حركة الطيران محدودة لأمد غير قصير، بما ينعكس سلباً وبشدة على محتويات النشاط الاقتصادى.
- كما تعتبر صناعة الطائرات من الصناعات الرئيسية فى الولايات المتحدة، وقد أصيبت بضربة شديدة مع تراجع أوضاع شركات الطيران فى العالم، بدءاً بالطيران السويسرى.
- ومع حركة الطيران تتأثر الخدمات المصاحبة له وكذلك قطاع الفنادق وقطاع السياحة بشقيها الداخلى والخارجى. ولجميع هذه التراجعات آثارها التبعية التى يضخمها ارتفاع قيمة المضاعف فى اقتصاد عالى الديناميكية.
- ويتعرض قطاع التأمين لخسائر ويعمد إلى رفع رسوم خدماته مما يزيد من تكاليف مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- ومع استمرار الذعر من هجمات أخرى بالطائرات أو بالبريد تزداد كلفة كثير من المعاملات التى تشكل عناصر مهمة فى الوفورات الخارجية لكثير من الأنشطة الاقتصادية.
- وإذا كانت البورصة من أول الدوائر الاقتصادية التى تأثرت بالعمليات الإرهابية، فإنه من المتوقع أن تظل من أول الجهات التى تهتز مع كل عملية. ومع مضى الزمن تتهدد الوظيفة الأساسية التى تؤديها هذه المؤسسة فى الاقتصاد الرأسمالى، وهى تعبئة الموارد المالية وتوجيهها وفقاً لمؤشرات وتوقعات الأداء على الأجلين المنظور والبعيد، ولهذا الأمر انعكاساته العالمية المتبادلة بحكم تشابك الأسواق المالية الدولية.
- وشيئاً فشيئاً يزداد الأخذ بالأساليب البوليسية التى تحد من حريات البشر وتنشئ مناخاً من عدم الثقة وربما تتعرض الكثير من المنشآت

الاقتصادية لتهديدات تستفيد من المناخ الذى ولدته عملية الشحن الفائق الذى استغلته السلطات التنفيذية من أجل تخصيص مزيد من الموارد للأغراض الأمنية.

- وإذ كان بوش قد وجد فى الأمر فرصة ذهبية لتوطيد أقدام المؤسسة العسكرية التى تعتمد إدارته على مساندتها، فإن هذا يعنى اقتطاع جانب كبير من الموارد العامة بعيداً عن الأغراض المدنية وعن شبكات الضمان الاجتماعى التى تتزايد الحاجة إليها مع تزايد معدلات البطالة بعد أن شهدت أدنى مستويات لها فى التسعينات، ويستتبع هذا عودة ظاهرة الركود التضخمى، ربما بدرجة أعمق مما شهدته السبعينات.

- وإذا كان الاقتصاد الأمريكى قد بنى مكاسبه خلال التسعينات على تغطية العجز الجارى عن طريق تدفق الاستثمارات الأجنبية، فإن تردى الأوضاع الأمنية سوف يقود إلى تراجع هذه التدفقات ومن ثم اهتزاز موقف الدولار، لاسيما مع بدء طرح اليورو كعملة أوربية وحيدة.

- وقد بنى الاقتصاد الأمريكى نموه مؤخراً على ما يسمى الاقتصاد الجديد الذى يستند إلى تفوق فى قطاعات رائدة فى مجالات التكنولوجيات الحديثة، تحتضنها قواعد حماية الملكية الفكرية، ويعززها ما يسمى بالانقسام الرقمى أو الرقمنى digital divide ومن المتوقع أن تتعرض هذه الأسس إلى انتكاسات بسبب ما توفره المنتجات التكنولوجية من أدوات يمكن أن تسهم فى تدمير قدرات الاقتصاد الأمريكى من الداخل. فضلاً عن تزايد النزعة لتأمين هذه المنتجات من الوقوع فى أيدى جهات خارجية لاستخدامها فى ضرب الولايات المتحدة ذاتها.

- وفى سياق الصراع مع الإرهاب بدأت عمليات مصادرات الأموال المملوكة لجهات يشتبه فى علاقتها بالإرهاب، الأمر الذى يدفع الكثير من الجهات إلى البحث عن مواطن جديدة لها، ويخل بأحد الأركان الأساسية التى قام عليها رواج الاقتصاد الأمريكى.

- وفى خضم فوبيا الإرهاب البيولوجى والكيماوى يتزايد الميل لتضييق صادرات الكثير من المواد التى يمكن أن تساهم فى إنتاج هذه الأسلحة، وتشهد حالة العراق على أن القائمة طويلة تصل حتى إلى أقلام

الرصاص، وبالتالى يتحول سلاح الحصار الاقتصادى على آخرين إلى انحسار اقتصادى داخل أمريكا ذاتها.

- اتفق مؤخراً على تجاوز تنظيم منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشمالية (النافتا) إلى منظمة للأمريكتين، وفى ظل الاختناق الاقتصادى الذى تتعرض له الولايات المتحدة فإنها سوف تعمل على الإسراع بإقامة هذا التنظيم سعياً إلى تعويض ما فقدته من أسواق. ومن المعلوم أن الترتيبات الإقليمية الجديدة تقوم على إطلاق حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال مع الحد من انتقال البشر. وهو ما يتفق مع مقتضيات الأمن التى سوف تحد من انتقال العمال من دول الجنوب إلى دول الشمال.

السياق العالمى من العولمة إلى الهولمة:

يكاد يكون هناك اتفاق عام على أن الآليات الموضوعية التى خلقتها الكوكبة قد تم استغلالها لإنشاء نمط من العولمة يوصف بأنه أمركه. ويتضمن هذا النمط توظيف آليات المعلومات والاتصالات لإعادة تشكيل المنشآت والمؤسسات الاقتصادية وصياغة مسارات التدفقات الاقتصادية وتحديد العلاقات بين الأطراف الفاعلة فى عمليات اتخاذ القرارات على المستويات الوطنية والدولية، وهى الحكومات ومنشآت الأعمال المرتكزة على تمكين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى. وتتم إعادة رسم العلاقات بين الوحدات على المستوى العالمى بالتحول من روابط بين القطاعات الاقتصادية القطرية إلى شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية التى تجمع بين وحدات تنتمى إلى مجالات مختلفة، جامعة بين النشاطات الاقتصادية ومؤسسات النشاط الإنسانى الأخرى، مع ربطها فى نفس الوقت بآليات اقتصادية تحت دعوى سيادة قوى السوق، وتجاوز الحدود الوطنية فى جميع المجالات، بما فى ذلك تنامى المنشآت دولية النشاط إلى عابرات قوميات، ثم اندماج وحدات من هذه الأخيرة فى كيانات أضخم من أجل تجميع قدرات البحث والتطوير وتخفيض تكاليف الإنتاج على حساب مزيد من البطالة التى تتجاوز فئات العاملين بأجر إلى فئات الإدارة العليا. وارتبط بتدويل النشاط الإنتاجى على هذا النحو تشابك الأسواق باستثناء

سوق العمل، وتشابك مؤسسات المجتمع المدني من خلال قنوات متعددة منها ما يجمعها في مؤتمرات دولية على هامش اجتماعات رسمية، ومنها ما يتخذ شكل تقديم معونات مالية وفنية لتوجيه أنشطتها إلى اهتمامات تحددها اختيارات خارجية لا محلية، وإلى تطبيق أساليب يجرى تطويرها في بيئات مختلفة، لتوفر بذلك أدوات للنفاذ إلى المجتمعات يعززها الشبكات العلمية والإعلامية التي تصل في نشاطها إلى مستوى الغزو الثقافي. ويجرى تمويل هذه العمليات كلها من خلال شبكة من المؤسسات المالية وأدوات التبادل عبر الحدود، بما في ذلك التجارة الإليكترونية التي لا تزال في بداياتها، وما يتصل بذلك من نقود إليكترونية، وفي سبيل تدعيم هذا النظام الشبكي سعت الولايات المتحدة إلى الهيمنة على مراكز اتخاذ القرارات وإنشاء المؤسسات الدولية التي تعزز هذه الهيمنة، بما في ذلك تعزيز مؤسسات بريتون وودز بإنشاء منظمة التجارة العالمية، والسيطرة عليها، وقيادة مجموعة السبعة (+روسيا) ومنتدى دافوس، ومنتدى آسيا والباسيفيكي أبك، والتواجد النشط السياسي والعسكري في مختلف بقاع العالم، وفي مقدمتها تعزيز الكيان الصهيوني والتواجد المستمر في الخليج وتهديد عدد من الدول الإسلامية والعربية باعتبارها دولاً "مارقة".

ومن الواضح أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن هذه الآليات، بل سوف تستخدمها في خلق صيغة أخرى من العولمة، أكثر هلامية في آلياتها لينشأ ما يمكن تسميته "بالهولمة" فالمغالاة في المطالبة بتطبيق آليات ما يسمى بالاقتصاد الحر سوف يصحبها تشدد في الرقابة على حريات انتقال التدفقات الاقتصادية المادية والمالية والمعرفية، إضافة إلى حريات انتقال البشر، وهي رقابة تستمد من اعتبارات أمنية أمريكية تضرب بما يطلق عليه أسس الكفاءة الاقتصادية عرض الحائط، وفي الوقت نفسه تزداد قبضة الولايات المتحدة على الشبكات التي تربط مختلف أدوات الاتصال والتواصل، بما في ذلك استخدام ما يمكن اعتباره إرهاباً إعلامياً، وفي سبيل تحقيق الأهداف الأمريكية يجرى توطيد أركان نظم مستبدة، وتعاد صياغة مفاهيم الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان وفق رؤية المشرفين

على الأمن الوطنى (الذى أنشئت لـه وزارة خاصة). وتتكرر عمليات ضرب المدنيين وإزهاق أرواح الأبرياء بدعوى محاربة الإرهاب، وتتضح تداعيات كل ذلك من استطلاع ما تتعرض له البيئة العالمية بأبعادها المختلفة:

١- **التدفقات الاقتصادية العالمية:** تأثر حركة التجارة الدولية وما يترتب عليه من توالى حلقات الانكماش العالمى، وبدء موجة من الممارسات الشرسة للتسابق على الأسواق. وتلعب فى هذا المجال دول جنوب شرق آسيا دوراً مهماً نظراً لكبر اعتمادها على السوق الأمريكية، الأمر الذى يزيد من حدة منافستها على الأسواق الأخرى.

٢- **تقلبات الأسواق المالية وتراجع الثقة فى المعاملات الإليكترونية:** وما يترتب على ذلك من ضغوط تضخمية داخلية مصحوبة بعوامل ركود تزيد من حدة هذه التقلبات.

٣- **تراجع حركة رأس المال العالمية:** بدءاً من انحسارها عن السوق الأمريكية وتشدد السوق الأوربية التى تتسارع وتيرة وحدتها الاقتصادية، فضلاً عن رفع السيف المسلط على رقاب دول غير محددة فى العالم الثالث.

٤- **مراجعة عابرات القومية لإستراتيجياتها:** سواء من حيث مدى الأمن الذى يوفره لها الانطلاق من الولايات المتحدة أو تعرض مصالحها فى مناطق مختلفة للضرر سواء بعمليات إرهابية انتقامية أو بسبب عمليات تقوم بها الولايات المتحدة ذاتها.

٣- **مراجعة قواعد عمل المجتمع المدني:** بما فى ذلك استغلال الظرف الحالى لضرب حركات مقاومة العولمة, أو للتذرع بمدى سلامة أنشطة هذه المنظمات بما ينتهى إلى فرض رقابة أمريكية مستمرة عليها.

٥- **المزيد من التشدد فى تضييق انتقال البشر:** وهو ما يؤثر على أسواق العمل فى مختلف الدول، وكذلك على انتقال رأس المال بحرمان أصحابه من حرية الانتقال، ولهذا الأمر انعكاسه على صيغ التعاون الإقليمى القائم على مشاركة بين دول متقدمة وأخرى نامية، مثل اتفاقيات المشاركة الأوربية.

٦- **انكماش حركة السياحة العالمية:** وما يرتبط بها من صناعات وخدمات، وفى مقدمتها خدمات الطيران والفنادق

والمطاعم والصناعات اليدوية.

٧- تعرض النفط لمزيد من السيطرة الأمريكية: فمن ناحية يتأثر النفط بالانكماش المتتالى فى الاقتصاد العالمى، ومن ناحية أخرى تعمد الولايات المتحدة إلى التهديدات المعلنة والمستترة لإبقاء إنتاج وأسعار النفط ضمن الحدود الملائمة لتدعيم الاقتصاد الأمريكى، ويلعب التواجد الأمريكى فى منطقة بحر قزوين دوراً مهماً.

الانعكاسات على الاقتصادات العربية:

يشير العرض السابق إلى أن مجوعة الآثار السلبية على الاقتصادات العربية (بما فيها مصر) متعددة، فإلى جانب تجمع آثار الركود العالمى، وتراجع قطاع السياحة وعائدات النفط، هناك التهديد المستمر وغير المحدد لعدد من الدول العربية إلى تنفير الاستثمارات المحلية والأجنبية وإثارة موجات من السخط يمكن أن تفضى إلى ما يفسر على أنه عمليات إرهابية تقود إلى مزيد من العدوان الأمريكى، ويقتضى الأمر العمل على دعم التكامل العربى وخلق تفاهم دولى على تعديل صيغ الاعتماد الدولى المتبادل، بدءاً باجتماع الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وبحث أساليب تطوير النظم النقدية وأسس تقويم المعاملات التجارية والنفطية بالدولار.

وإذا كانت الحملة التى تقودها الولايات المتحدة حالياً قد حرصت على تأكيد أنها غير موجهه إلى الإسلام ومعتنقيه فى الداخل وفى العالم، فإن بوادر التحذير من الحرب الجرثومية تشير إلى إعداد نفسى لتوجيه ضربة من نوع جديد إلى العراق، وربما إلى مواقع عربية أخرى. ومن المتوقع أن ينشئ هذا حالة من السخط على مستوى الشارع العربى الذى فرض حتى الآن على الأنظمة العربية موقفاً حذراً من المشاركة الصريحة فى التحالف الأمريكى، وهو جو يمكن أن تستغله إسرائيل والولايات المتحدة لإثارة مزيد من الاضطرابات فى الوطن العربى تعزز التعريض بالعرب والمسلمين. من جهة أخرى فإن الولايات المتحدة بسوابقها المعروفة سوف تستغل هذه الاحتمالات أو التطورات لتبتز المزيد من الأموال العربية لتمويل حملاتها الإرهابية الموجهة ضد شعوب المنطقة. وهناك حاجة ماسة إلى تشكيل وحدة قومية على المستوى العربى تربط بين الأنظمة والشعوب

وبعضها البعض، والتحكم فى عمليات ضرب المصالح الأمريكية والبريطانية وشركائهما بما يفسد أى ترتيبات لإثارة قلاقل يمكن أن تثيرها قوى إرهابية بمباركة أمريكية. وقد آن الأوان لإغلاق ملف حرب الخليج وتوثيق العلاقات العربية البينية، بما فى ذلك العلاقات الكويتية العراقية، وهى مسئولية على جامعة الدول العربية أن ترتب لها، ويصحب ذلك إعادة تنظيم التكامل الاقتصادى العربى بما يعزز القدرات الاقتصادية العربية ويؤدى إلى إنشاء مؤسسات إقليمية للقيام بوظائف اقتصادية حيوية وتوفير الإمكانات المالية اللازمة لتدبير احتياجات التنمية العربية الشاملة وتعزيز القدرات التكنولوجية العربية ودعم النظم المالية والنقدية. وفي هذا الصدد لا يبدو أن هناك جدوى من عقد مؤتمر قمة اقتصادية عربية على النحو الشرق أوسطى الذى كانت قد اقترحته مصر. ومن الأجدى أن يتحول إلى قمة عربية خالصة. كما أنه إذا كانت الأردن قد نجحت فى عقد شراكه أمريكية، فمن غير المتوقع أن تتوصل مصر إلى اتفاق مماثل.

وأخيراً وليس آخرا، فإن علينا أن نتدبر ما يمكن أن تؤول إليه القضية الفلسطينية بعد التلويح بالاعتراف بقيام دولة فلسطينية. علينا أن نتجنب أن يظهر مسخ باسم الدولة، وأن تتأكد السيطرة الأبدية للصهاينة على القدس وفلسطين، وأن تظل إسرائيل التى لا يمكن تبرئتها من إثم جرائم ١١ سبتمبر تعيد فضيحة لافون وتختلق الأحداث التى تؤكد بها أنها شريك أصيل فى تحالف يوجه ضد الدول العربية. ومن المهم إلا يستغل الظرف الحالى الذى يتلهف فيه العرب على صدور شهادة إبراء الذمة ممن لا ذمة لهم للإجهاض الكامل لحصيلة الصراع العربى والإسرائيلى بما يفتح مسلسل إرهابى من نوع جديد تباركه الولايات المتحدة وحليفاتها الغربية كما ظلت تفعل رغم التحذيرات المصرية والعربية المتكررة.

إن وضوح حجم التداعيات التى تدفع العرش الأمريكى إلى التآكل يمكن أن يساهم فى إعادة بناء حركة عالمية مناهضة للأمركه. ولعل إحياء حركة عدم الانحياز فى ثوب جديد وتعزيز التفاهم مع تكتلات إقليمية فى آسيا وأفريقيا، ومع الاتحاد الأوروبى الذى يتجه باطراد نحو وحدة سياسية،

والذى تعمل الولايات المتحدة إلى استباق قيام جهازه الدفاعى المستقل بإعادة النفخ فى جسد الناتو حتى تستبقى سيطرة تتذمر منها جهات أوربية عديدة، باستثناء التابع الذليل بريطانيا، سواء كانت بريطانيا تاتشر أو بريطانيا بلير. وهناك مصلحة للجميع فى إعادة بناء نظام اقتصادى دولى جديد يحد من الحساسية للتقلبات فى الاقتصاد الأمريكى، شريطة إلا يتحول ذلك إلى إعادة هيمنة أوربا بعد توحيدها.

المناقشات

عبد المجيد فراج

شكراً لأستاذنا الدكتور الإمام على العرض الذى تناول الأبعاد المختلفة لأحداث الحادى عشر من سبتمبر، محللاً الآثار والانعكاسات والسلبيات على المنطقة العربية وعلى مصر، ثم تناول الحلول على المستوى الشامل لمواجهة هذه النتائج. والآن تبدأ المناقشات والمداخلات حسب ترتيب المطالبات.

على نجيب

هناك بعض الملاحظات البسيطة والتى يمكن تلخيصها فى أن ما حدث بأمريكا ٢٠٠١/٩/١١ وهى حادثة ضرب مركز التجارة العالمى عجل بفقد الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، وخاصة مع فقد أمريكا للقيادة الاقتصادية والتكنولوجية بالمقارنة باليابان أو كوريا الجنوبية، وفقد الهيمنة الاقتصادية بالضرورة يترتب عليه فقد الهيمنة السياسية والعسكرية.

والحرب الأمريكية الحالية لاسترجاع الهيبة الأمريكية هى حرب غير محسوبة لآن الحرب مع أفغانستان محكوم عليها بالخسارة حتى فى ظل إسقاط نظام طالبان وقتل بن لادن.

وأرى أن مرحلة انهيار الهيمنة الأمريكية تعد بمثابة فرصة جيدة لوحدة الدول العربية وأخذ مواقف أكثر استقلالية.

إسماعيل صيام

الورقة بها الكثير من تداعيات ٩/١١ ولكن هل نستطيع أن نوجد تجمعاً عربياً لمواجهة ما حدث؟ خاصة انه من ناحية الولايات المتحدة ستجد وسيلة أو أخرى للتغلب على ما حدث، ولكن التساؤل هنا هل سيكون هناك صراع دينى؟ ما هو موقف الاتحادات الإقليمية؟ وما هو موقف أوروبا نفسها؟ وتصورى هو أنه لم يحدث

انهيار فى النظام ولكن هناك نظام جديد يقوم على الصراع سواء الجغرافى أو الدينى وسوف ينتهى معه تماماً نظام الدولة. وسوف تزداد الدول فقراً إذا لم تجد وسيلة للتعامل مع ما حدث. وتساؤلى هنا هو رؤيتنا للمستقبل هل نستطيع أن نجد وسيلة لكى نتعايش فى ظل النظام العالمى الجديد؟

على نصار

إن الحديث عن الجمرة الخبيثة هو نوع من الاستفزاز وكأن الحرب البيولوجية تحولت إلى جمرة خبيثة فقط وهى التى بدأ الحديث عنها فى الجيش الأمريكى منذ الثمانينات.

إن ما حدث تناولته جميع الأحاديث فى نهاية فترة كلينتون حيث كلها تؤكد على توجيه ضربة إرهابية لأمريكا. وحالياً تؤكد جميع الكتابات الأمريكية على أنه للقضاء على الإرهاب لابد أن يكون هناك حريات متعددة، وديمقراطية. واعتقد أنهم سيمنحون فى الأجل الطويل حريات، بينما الأجل القصير يحتاج العبور خلاله بمنطق واعى.

وبالنظر إلينا نجد أنه لا توجد دراسة واحدة توضح كيفية التصرف مع هذا الحادث، ولذا يجب عمل مجموعات بحثيه توضح من خلال سيناريوهات كيفية تقليل حجم الخسائر المتوقعة.

محيا زيتون

ما حدث ترك عندي الكثير من الانطباعات أهمها هو موضوع الديمقراطية الغربية والتى كانت محل انبهار دول العالم. وقد انقلبت صورة هذه الديمقراطية الآن رأساً على عقب. فالقضية الأساسية اليوم فى أمريكا هى كيفية الانتقام وليس ما وراء هذه الأحداث. أيضاً جهل الشعب الأمريكى بكل الأحداث ومجريات الأمور فى أقاليم العالم الأخرى، تجعله ينظر إلى ما حدث نظره سطحية، ويكتسب توجهاته من وسائل إعلامية منحازة إلى حد كبير. إن غياب الديمقراطية فى أمريكا يظهر بوضوح تام فى أحاديث بوش والذى ذكر بالحرف الواحد "من ليس معنا فهو ضدنا"، أى ليس لأية دولة حق الاختيار وإبداء رأى مخالف. وبالتالى القضاء التام على الرأى الآخر، طالما أن القضية تمس الولايات المتحدة شخصياً. إن ما يحدث الآن هو اختبار حقيقى لما يسمى بالديمقراطية الغربية، يتبين منه

إصرار الولايات المتحدة على تغيير نظام الحكم في أفغانستان وإقامة حكومة موالية لها، تستمد نفوذها بالدرجة الأولى من أموال ونفوذ الولايات المتحدة. يكشف هذا الحدث الديمقراطية الغربية كشفاً سافراً، ويجعل منها ديمقراطية بائسة. ويدعونا من ناحية أخرى لإعادة التفكير في شكل ديمقراطي مناسب. نقطة أخرى تتعلق بفقدان أمريكا لقوتها الاقتصادية على مستوى العالم هل يعنى ذلك قدرة الاتحاد الأوروبى على احتلال المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية؟ وهل يمكن ذلك في ظل الوضع الاقتصادى الضعيف لبريطانيا، وتبعيتها شبة الكاملة للاقتصاد الأمريكى؟ وماذا عن موقف الدول العربية وخصوصاً دول الخليج: هل تستطيع الاستغناء عن الولايات الأمريكية وهى بمثابة سياج الأمان لها، وهل تقوم بسحب استثماراتها وتحويلها إلى الاتحاد الأوروبى؟ اعتقد أن احتمال هذا ضعيف للغاية. وأخيراً فيما يتعلق بالنتائج المترتبة على أحداث الحادى عشر من سبتمبر، اعتقد أن الولايات المتحدة قادرة على تعويض خسائرها وذلك من خلال انخفاض سعر البترول والذى يخفض بالتالى تكاليف إنتاجها، أو من خلال مزيد من الاستغلال لشعوب العالم الأخرى، وتحميلهم من خلال المعاملات التجارية والاقتصادية فاتورة الحرب، أو جانباً منها على الأقل.

محمد موسى

بالنسبة للإرهاب وعلاقته بالدول الإسلامية لقد عجزت الحركة الإسلامية على تقديم نموذج إسلامى واجب تطبيقه وبالتالى قدمت للغرب السلاح اللازم للحرب ضد الإسلام. أيضاً التفسيرات التى أظهرت الإسلام بالتخلف لم تجد تحليلات من الدول الإسلامية أو حتى الرد عليها، ولذا يجب أن يكون لنا طرح عربى إسلامى خاص بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو حتى الآن غير موجود. أيضاً إلى الآن لا يوجد اطروحات لعلاج المشاكل الحالية. وفى نفس الوقت عدم وجود نموذج للحركة الإسلامية ترتب عليه دفع الحكام للبحث عن المتاح دولياً.

عزت قناوى

بالنظر إلى الأزمة الراهنة نجد أنها تعزى بالدرجة الأولى إلى اتباع

أمريكا لسياسة ازدواجية الأساليب فى جميع الأمور وعلى مستوى العالم. إلا أن نتائج هذه الأزمة امتدت إلى بقية دول العالم وسنجد أنها سوف تؤدى فى المستقبل إلى الانكماش أو الركود أو الانهيار وسوف تستطيع أمريكا إعادة حساباتها من خلال علاقاتها بالمؤسسات الدولية.

هناك العديد من الأبعاد للأزمة الراهنة. فالأبعاد القانونية اعتقد أنها سوف تغير فى المستقبل ما تدعيه أمريكا من حقوق الإنسان. والأبعاد الاجتماعية تتمثل فى ظاهرة العداء والكراهية لكل ما هو عربى وإسلامى. أما الأبعاد الاقتصادية والسياسية سواء من ناحية تغير سياساتها فى الداخل أو الخارج والتغير فى السياسة الخارجية الأمريكية فى المدى القصير يهدف بالدرجة الأولى إلى إعادة هيكلة هذه السياسة. ونتوقف فى النهاية عند تأثيرات هذه الأزمة على مصر وإلى أى مدى ستؤثر بشكل مباشر على السياحة، والتدفقات الرأسمالية خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

محمد حسن

ما حدث يوضح مدى قدرة الولايات الأمريكية على تحويل الهزيمة إلى انتصار، والانتصار هنا يمكن تلخيص فى سيطرة أمريكا على منطقة بحر قزوين، والمصالحة مع أعداء قديمة سواء روسيا ، الصين، باكستان. وتساؤلى أيضاً هل نستطيع التعامل مع هذه الأزمة؟ هل يمكننا عمل نموذج عربى إسلامى فى النظام العالمى الجديد.

ناهد الإمام

تساؤلى يركز على أنه بالرغم من الخسائر الشديدة لأزمة الحادى عشر من سبتمبر على مستوى دول العالم فإن جميع التصريحات الحكومية المصرية تؤكد العكس، بل وتنفى ذلك برغم تأثر كافة القطاعات المصرية لماذا؟

ماجدة غنيم

تساؤلى حول الآليات التى يمكن أن تلجأ لها الولايات المتحدة فى المستقبل مع أزمتها الاقتصادية الحالية، خاصة وأن تجارب التاريخ تؤكد أن الحل هو تصدير الأزمة، ومع تشابك العلاقات الدولية الحالية تتضح خطورة هذا الحل. ومع هذه الأزمة تبرز أهمية تصنيع السلاح، وتساؤلى هنا هل التوسع فى صناعة الأسلحة

ستكون المرشح الرئيسى للخروج من الأزمة الاقتصادية الأمريكية.

عصمت عبد الكريم

إجراءات الرد الأمريكى على ما حدث جدواها بعيدة، وقد تكون إجراءات غير صحيحة. سوف استعرض هذه الإجراءات فى نقطتين فقط.

- اتخاذ قرارها ضد الإرهاب بتجميد ومصادرة أموال الأفراد فى البنوك الأمريكية بالرغم من وجود تشريعات يستطيع الفرد من خلالها الحصول على أمواله بغض النظر عن قرار الحكومة الأمريكية.
- قرار الحرب أيضاً، غير معروف متى سوف تنتهى هذه الحروب وأيضاً غير معلوم نتائجها.

بالنسبة للاقتصاد المصرى أثرت هذه الأزمة على القطاع السياحى بدرجة كبيرة جداً، وغير معروف إلى متى سيظل هذا الوضع. والخطورة هنا فى أن هذا القطاع مرتبط بالفنادق، وقطاع النقل الجوى، وقطاع التأمين وإعادة التأمين وقطاع الاستثمار، وهو ما يوضح مدى حجم الخسائر فى الاقتصاد المصرى.

محمود منصور عبد الفتاح

خطورة الموقف تتضح فى أننا نرصد وننظر ونحاول أن نفسر دون الطموح فى الوصول إلى نصيحة. وتساؤلى هو هل سيكون هناك نوع من الانفراج الديمقراطى أو الاهتمام بالمصالح الحقيقية لمواطنى شعوب الدول المتهمة بالإرهاب والعمل على مشاركتهم بدرجة أكبر وتحريرهم من السيطرة الفئوية للعسكريين أو غيرهم والتى أعاقت تقدمهم فى الفترات السابقة؟ وهل ستفتح المجالات أمامهم ويتم إعطائهم الفرصة للدخول فى مجالات الإنتاج وزيادة إنتاجهم القومى بدلاً من الاتجاه إلى الطقوس الدينية؟

جمال عمر

بالعودة إلى ما قبل الحادى عشر من سبتمبر نجد أن الولايات المتحدة تعانى من ركود وانخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق. وعلى الاتجاه الخارجى تعانَى أمريكا من أزمة هيمنة مع تصاعد قوة الاتحاد الأوروبى، والخلاف حول تخفيض سعر الفائدة، والخلافات فى المفاوضات التمهيدية لمنظمة التجارة العالمية، وتصاعد قوة الصين، واتخاذ روسيا لخطوات

مستقلة بالبعد عن أمريكا والتقارب مع الصين، وتصاعد حركة مناهضةً العولمة وهى ليست ضد العولمة بالتحديد ولكن ضد العولمة الأمريكية (الأمركه).

الحادى عشر من سبتمبر يعد محاولة لتكريس هيمنة بشكل أكثر فجاجة. أيضاً بالنسبة للمجتمع المدنى ومنظماته فإن أى مظاهرات احتجاجات على العولمة ستؤخذ وكأنها إرهاب. فى نفس الوقت الحرب الأمريكية الحالية هى أيضاً إرهاب واعتقد أن الهدف منها هو إعادة ترتيب الأوضاع فى آسيا الوسطى، تهديد حدود روسيا، الهيمنة على بحر قزوين.

بالنسبة لصناعة السلاح اعتقد أن تمويلها سيكون من الدول العربية وهى الصناعة التى ستزدهر مستقبلاً.

عبد المجيد فراج

النظرة للمستقبل هى أكثر ما يشغلنى وبالتالى أولاً لابد من تحديد مدى قوة أمريكا الحالية، حيث سيتوقف تحديد السيناريو الخاص بنا على مدى هذه القوة.. هذا السيناريو غير معلوم معطياته.

وبالتالى لابد من العمل فى سيناريوهات متشابكة. مع الأخذ فى الاعتبار مدى أهمية نظام عربى جديد مع النظام العالمى الجديد.

تساؤلى أيضاً هل تأثرت الشركات عابرات القوميات متعدية الجنسيات بما حدث؟

وعند بناء السيناريوهات.. الثوابت فيها هل هى أمريكا؟ هل النفط؟ هل السلاح سيكون أحد الثوابت؟ المشروع الثقافى؟ وذلك يعقد السياريوهات، ولكن هناك فرصة حالياً لبناء هذه السيناريوهات وفى حدود هذه المعطيات.

محمد محمود الإمام

هناك اتفاق عام على أهمية إدارة الأزمة وإعداد إمكانات لعمل هذه الإدارة على المستوى العربى. وقد يكون **للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية** دور فى هذا الشأن. فنقطة البدء هى معرفة من نحن؟ وماذا نريد؟

قيل إن الرؤية العربية لا تتحقق لتضارب المصالح القطرية فى المجتمع العربى وذلك غير صحيح لأن الرؤية القطرية هى رؤية للمحافظة على أهداف معينة ليس أهداف الأقطار.

والسيناريوهات المتوقعة لبناء التجمعات العربية هل ستتضمن كيفية التأثير فى الفكر الأمريكى والقيادة الأمريكية لأن ذلك جزء من آليات الصراع والذى اعتقد أنه سيكون صراعاً مستمراً.

بالنسبة لقطاع السياحة والذى تأثر بشدة. كنت دائماً أؤكد على أهمية بناء اقتصاد قوى. والآن لابد من مراجعة الأمور حتى لا تؤثر أى صدمات خارجية بشكل عنيف على الاقتصاد المصرى.

المشروع الثقافى الإسلامى ومحاولة اقترانه بالإرهاب يحمِّل الإسلام أكثر من طاقته.

وأخيراً، على الدول العربية تعزيز علاقاتها مع العالم الثالث، ومع التجمعات فى أوروبا وأمريكا اللاتينية فى سبيل وضع أسس لنظام عالمى جديد. فلا يجب أن يقتصر الأمر على النظام العربى، والذى لا يمكن قيامه بصورة منفردة، ولكن لابد أن يقوم على توافق مع فئات وتجمعات أخرى.

بحوث اقتصادية عربية

مجلة فصلية محكمة

تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

ترحب بتلقى المساهمات العلمية التالية مكتوبة باللغة العربية:

- بحوث تخضع للتحكيم.
- مقالات علمية متميزة فى مجال الاقتصاد.
- عروض لكتب وتقارير علمية حديثة النشر.
- تعقيب على أبحاث أو مقالات نشرت بالمجلة.
- عرض مختصر لرسائل دكتوراه تم إجازتها حديثاً.
- عرض للمشروعات البحثية فى مجال الاقتصاد التى تتم فى مؤسسات البحث العلمى.

وترحب المجلة أيضاً بتلقى المؤلفات الحديثة من الكتب للباحثين العرب لإضافتها لمكتبة الجمعية، ولإعداد عرض مختصر لها بالمجلة.